

دكتور
أحمد طلحا حسين

نشوء القانون وتطوره الفصل الثاني



أهداف المحاضرة:

- نتعرف علي كيفية نشأت القانون.
- نتعرف علي أهم مصادر التشريع في المجتمعات البدائية.
- نتعرف علي أهم القوانين القديمة.



تمهيد

- ❖ أدي التقدم العلمي إلي سيطرة الأنسان علي الطبيعة، مقارنة بالماضي.
- ❖ حاول الإنسان القديم السيطرة علي درء مخاطر الطبيعة والتقرب منها.
- ❖ اعتقد أن الطبيعة هي عبارة عن أرواح وبدء في عبادة هذه الظواهر، وإقامة الصلاة لها وتقديم القرابين.
- ❖ اعتقد أن هذه الألهة تخضع في النهاية إلي إله واحد، وكان عند أغلب المجتمعات مثل هذا الاعتقاد فعلي سبيل المثال إسمه (زيوس وجوبيتر) لدى اليونان، وشماس الذي هو إله الشمس في الوقت نفسه لدى العراقيين القدماء.
- ❖ فمن خلال الاعتقاد الديني كان الإنسان يفسر كل ما حوله وينظم حياته وسلوكه.



المبحث الأول الحكم الألهي



- ❖ الإنسان القديم لم يخضع إلا لقواعد الألهة.
- ❖ كان الأب في نطاق الأسرة يزعم أنه يتلقي الوحي من الألهة.
- ❖ الحاكم أو الملك هو الكاهن الأكبر وهو الوسيط بين الرب والبشر.
- ❖ كان الكاهن يستوحي الحكم القانوني من الألهة علي كل قضية علي حدة حتي وان كانت متشابهة.
- ❖ أدي تكرار القضايا إلي وجود شبه قاعدة متعارف عليها.
- ❖ كان العقاب يتمثل في جزاء ديني ونشأ العقاب الدينيوي بعد ظهور العرف.
- ❖ هذه الصورة كانت معروفة في جميع الجماعات.

❖ في العراق القديم كان العرقيون يعتقدون أن لكل مدينة اله هو سيدها وحاميها وكان الحكام لا يصدرن حكما إلا تنفيذاً لرغبة الألهة وصورة حمورابي وهو بين اله العدل شماس خير دليل علي ذلك.



❖ وفي مصر الفرعونية كان الناس يعتقدون بأن الأحكام القانونية من صنع الآلهة **تحوت** والهة العدل **معات** ترعي تطبيقه وكانت المحاكمة تتم أمام تمثال الآلهة **أمون**.

❖ وتبين من أشعار (هوميروس) أن اليونانيين القدماء كانوا يحسبون أن (آلهة العدل تيميس) توحى إلى القضاة من الكهنة بالأحكام.

❖ فكانت القبائل الصلتية الأيرلندية تعتقد بأن بعض أفرادها كانوا يمارسون السحر وأنهم كانوا يستعملونه في استحياء الأحكام القانونية، وقد كان يطلق على القضاة من هؤلاء السحرة (بريهون) وهو الاسم الذي اطلق عندهم فيما بعد على الرجال القانون.

❖ أما القبائل الصلتية الفرنسية أطلقت على طائفة من الكهنة اسم (درويد) و اعتقدت بأن هذه الطائفة كانت تجمع بين الوظيفتين الدينية والقضائية، وتصورت أن أفراد هذه الطائفة كانوا يستوحدون أحكامهم من الآلهة.

❖ ومن القوانين الهنود (سمنر مين) إله العدل.



المبحث الثاني العرف

العرف قانوناً: هو مجموعة القواعد العامة التي يتبعها الناس جيلاً بعد جيل وهي مقترنة بالجزاء لمن يخالفها كأحكام التشريع.

العادات الإتفاقية: وهي التي تعارف الناس على اتباعها في معاملاتهم وهي تصلح لتفسير نية المتعاقدين إلا أنها لا تكون ملزمة لأحد إلا إذا كان قد اتفق عليها صراحة أو ضمناً.

العادات الدينية

الحكم الإلهي هي الصورة الأولى للقانون، وأنه لم يكن ملزماً في أية مسألة أخرى حتى وإن كانت مشابهة للأولى.

غير أنه بتقدم المجتمعات وبزيادة ميلها إلى الإستقرار ظهرت الحاجة إلى شيء من الثبات الأحكام القانونية، فتوحدت صور الحكم الإلهي في القضايا المتشابهة.

وقد صيغت هذه الأحكام بعبارات موجزة محددة يسهل على الذاكرة استيعابها، وبمرور الزمن نسي الناس الأحكام الأصلية بحذافيرها وأستعاضوا عنها بهذه الصيغ الموجزة.

ويطلق على هذه الصيغ القانونية إصطلاح (العادات الدينية) وقد بقيت هذه القواعد الدينية حتى بعد ان توحدت في الحالات المتشابهة فاكتملت **صفة العموم**، لكن مفقورة إلى (عصر الجزاء الدنيوي كرادع لمن يخالفها) وذلك لأنها بقيت تستمد قوتها الملزمة من إعتقاد الناس بمصدرها الديني المقدس.

ظهور العرف

- ❖ وجد الناس أن الخروج علي القواعد بالإضافة أنه يجلب غضب الألهة يسبب انهيار المجتمع، فلذلك تدخل المجتمع في تطبيق أحكام هذه القواعد وبإزالة العقاب الدنيوي بمن يخالفها.
- ❖ وهكذا تطورت العادات الدينية إلى (أعراف قانونية) بسبب ضعف الإعتقاد بالأديان البدائية وحلت محله سلطة الملوك، فأصبحت القواعد القانونية العرفية تستمد قوتها الملزمة من الجزاء الدنيوي الذي كان ينزل بمن يخرج عن أحكامها، فلم يعد القضاة حينذاك يدعون باستحاء أحكامهم من الالهة.
- ❖ إن أحكام القواعد القانونية العرفية لم تكن مدونة ومنشورة بين الناس وكان يحتكر معرفتها وسلطة تفسيرها وتطبيقها أفراد الطبقات العليا في المجتمع كطبقة الأشراف الذين منهم الحكام، فلذلك سعى الناس إلى تقنينها ونشرها.

المبحث الثالث التقنين

- ✓ كانت الأقلية الحاكمة تحتكر معرفة القواعد القانونية وسلطة تفسيرها، وبذلك علا شأنها علي حساب الجماعات الأخرى.
- ✓ تمسكت الأقلية الحاكمة بسرية القواعد القانونية، وساعدها في ذلك جهل أفراد طبقة المحكومين وضعفهم امام الطبقة الحاكمة.
- ✓ وراء مطالبة الأفراد بضرورة معرفة القواعد القانونية كتبت القوانين القديمة على الواح من الحجر أو الخشب وكانت تعلن في المعابد أو الأسواق أو الساحات العامة.

أولاً : القوانين الشرقية القديمة :

القانون الهندي

القوانين العراقية
القديمة

القانون المصري
القديم



أ - القوانين العراقية القديمة:

١- **قانون أورنمو:** سبق هذا القانون حمورابي بثلاثة قرون، ولم يصلنا منه إلا مقدمة وعدد من المواد، واستند إلى مبدأ التفويض الإلهي - والمواد المتعلقة بالعقوبات فقد استندت إلى مبدأ التعويض دون مبدأ القصاص.

٢- **قانون بلالاما ملك أشنونا:** صدر هذا القانون في نحو عام ١٩٣٠ ق.م، فهو متقدم على قانون حمورابي بما يقارب من القرنين من الزمن ولم يكتشف علماء الآثار، **أكثر من إحدى وستين** مادة من مواد هذا القانون، ويظهر من دراسة هذه المواد أن مشرعيها قد اهتم ببعض المسائل الاجتماع، ويقسم المجتمع إلى الطبقات (الأحرار، المسكنيوم، العبيد).





٣- **قانون لبت عشتار ملك ايسن** : يقع تأريخ صدوره بين عامي (١٨٨٥ - ١٨٧٥) ق . م ، فقد وصلنا منه مقدمته وإحدى وثلاثون مادة منه كتب على ألواح من الطين العادي بخط تشوبه بعض الأخطاء الإملائية.

٤- **قانون حمورابي (١٦٩٤ ق . م)**: ويعد هذا القانون من أروع ما أبدعته عبقرية الإنسان القديم ، وقد كان لاكتشافه في مطلع القرن العشرين صدى مدوّ لدى رجال القانون بصورة عامة وعلماء تأريخ القانون على وجه التخصيص .

وقد أدت دراسة هذا القانون إلى الإعتراف للعراقيين القدماء بفضل السبق في الكثير من نواحي معرفة القانونية.



ب- القانون الهندي- قانون مانو:

لفظة مانو مثل لفظ فرعون كانت قد تطلق على الملوك المؤلهين.

وقد اعتقد الهنود القدماء أن سبعة من الملوك المؤلهين كانوا قد حكموا العالم في الماضي، وأن الإله (**براهما**) قد أوحى إلى أول هولاء الملوك هذا القانون .

ثم نقل الملك أحكام هذا القانون إلى الكهنة الذين حفظوه وتناقلوه جيلاً بعد جيل ثم دونوه في كتاب ضخيم باللغة (**السنسكريتية**) وهي اللغة الهندية القديمة.



تاريخ وضع هذا القانون يرجع إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، ويعود سبب هذا الترحيح إلى أن الفلسفة الدينية التي تستفاد من نصوص هذا القانون تقوم على فكرة **(التوحيد)** التي كانت سائدة في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وأما الفلسفة الدينية التي ظهرت منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد فكانت تقوم على المبدأ **(تثليث الآلهة)** وهي **(براهما وفيشنو و سيفا)** .

يلاحظ ان هذا القانون من حيث الشكل قد صيغ بأسلوب شعري بعيد عن الدقة العلمية، واحكامه مختلطة بالقواعد الدينية، حيث وضع لبعض الجرائم جزاءً دنيوياً وآخر دينياً أخروياً.

ومن حيث الموضوع فإنه يعترف بمبدأ عدم المساواة بين المواطنين، فإنه يقسم المجتمع (عدا فئة المتبوزين) إلى طبقات أربع هي: **طبقة الكهنة** و**طبقة المحاربين** و**طبقة الزراع** و**التجار** وأخيراً **طبقة العمال** ثم يتدرج في الاعتراف لكل من هذه الطبقات بالحقوق والتكليف بالواجبات.

ج - القانون المصري - قانون بوكخوريس

- ❖ ينسب هذا القانون إلى الملك بوكخوريس أحد ملوك الأسرة الرابعة والعشرين، وقد صدر هذا القانون عام ٧٤٠ ق.م سعى بوكخوريس من إصدار هذا القانون إلى **جمع أحكام العرف السائدة** في عصره وتشريعها في قانون واحد، وعمل على **تهذيبها وتطويرها** لتصبح أكثر ملائمة للحياة الاجتماعية، في عصره.
- ❖ وقد تأثر هذا القانون بقانون حمورابي شكلاً وموضوعاً، فقد اقتصر هذا القانون على الأحكام القانونية فأخرجها بذلك عن نطاق القواعد الدينية، ثم إنه أخذ من قانون حمورابي بعض الأحكام ولا سيما فيما يتعلق بالإلتزام والعقود.
- ❖ إن قانون بوكخوريس يمثل أرقى ما وصل إليه القانون المصري القديم من التطور، وقد بقيت أحكامه مطبقة طوال العصر البطلمي وشرطاً من العصر الروماني.



ثانياً- القوانين الغربية القديمة:

القانون الروماني

القوانين اليونانية
القديمة



أ – القوانين اليونانية القديمة :

١ – قانون دراكون (عام ٦٢٠ ق . م).

➤ وضع دراكون حاكم أثينا هذا القانون عام ٦٢٠ ق . م .

➤ وكان قانونه هذا **اول قانون يوناني مكتوب**، وكان الغرض منه تشريع الأحكام القانونية العرفية التي يحتكر معرفتها أفراد من طبقة الأشراف في قانون مكتوب يطلع عليه أفراد طبقة العوام.

➤ إن هذا القانون **إن لم يكن قد حقق شيئاً من المساواة** بين أفراد الطبقتين و لم يخفف من الأحكام القاسية التي إقتبسها من العرف إلا أنه **وضع حداً لتحكم طبقة الأشراف في تفسير القانون** حسب ما تقضي به مصالحهم ، وإنه أطلع أفراد طبقة العوام على ما لهم من حقوق قليلة وواجبات كثيرة.

➤ لم تصل إلينا أحكام هذا القانون مباشرة بل أمكننا الاطلاع على الكثير منها ولا سيما الأحكام الجزائية في خطب ومرافعات الخطب اليوناني الشهير (ديموستين).

➤ تعكس أحكامه معالم القسوة التي كان عليها.

➤ وضع حداً لتعسف القضاة ونظم القضاء بحيث تتسجم إجراءاته وأحكام هذا القانون المكتوب.

٢- قانون صولون الصادر عام (٦٠٠ ق . م).

- أن قانون دراكون كان قد يسر السبيل لتطور القانون اليوناني ، فقد أطلع الناس على ما في قانونهم من قسوة وإجحاف بحقوق الضعفاء ، فلم يكاد يمضي على صدوره عشرون عاما حتى شرع قانون صولون لتخفيف من قسوة ذلك القانون ، وقد رمى صولون من وضع قانونه هذا بالإضافة إلى ذلك أن يتخلص من آثار السلطة الأبوية، أو يحد من آثارها وذلك بالاعتراف بحقوق الأفراد و حمايتهم أمام محاكم تنشئها الدولة.
- ومن أمثلة أحكام هذا القانون تحريم الربا الفاحش وذلك بتحديد سعر الفائدة، كما أنه بطل الديون القديمة وحرر المدينين المسترقين بسبب العجز عن الوفاء بالدين وذلك بمنع بيعه أو قتله.
- وفي نطاق الأسرة فقد حرم قتل الأبناء وبيعهم، وقضى بتحرير الإبن من السلطة الأبوية ببلوغه سنا معينة، وألغى حصر الإرث بالإبن الأكبر وقرر توزيعه على جميع الأبناء من الذكور، فإن لم يكن للمتوفي ولد من ذكور آلت التركة إلى أقرب العصابات من الذكور على أن يتزوج من بنت المتوفي إن سمحت أحكام الزواج بذلك، وأخيراً أجازت أحكام هذا القانون الوصية عند عدم وجود أولاد للموصي .



✓ يلاحظ على هذا القانون أنه **لا يرجع إلى أصل ديني** وإنما يعتمد على **الشعور الإجتماعي** بضرورة الاعتراف بحقوق الأفراد وحمايتها بالوسائل القضائية التي تشرف الدولة عليها واخرج هذا التشريع فكرة القانون من نطاقها الديني وأدخلها في مجال سياسي يستوحيه العقل البشري من التطور الإجتماعي .

✓ لم يتضمن قانون صولون جميع الأحكام القانونية التي كانت نافذة في عصره بل ترك الكثير منها **من دون أن** يتعرض لها، من ذلك قواعد الإجراءات القضائية وأحكام المعاملات التجارية التي كانت مقتبسة من القوانين البابلية والفينيقية . لم تصل إلينا أحكام هذا لقانون مباشرة بل نقلت بعضها إلينا خطب الخطباء وكتابات المؤلفين من أمثال الخطيب **(بلوتارك)**.

ب - القانون الروماني :

قانون الألواح الأثني عشر (عام ٤٥٠ ق.م) :-

- ✓ يذكر المؤرخون الرومان أن هذا القانون كان قد شرع نتيجة مطالبة طبقة العوام وضع حد لاحتكار معرفة أحكام القانون من طبقة الأشراف وحدهم .
- ✓ الغرض الرئيسي منه هو تقنين الأحكام القانونية العرفية وإعلان هذا القانون على الناس .
- ✓ إن أحكام هذا القانون كانت قد وضعت لتنظيم العلاقات في مجتمع بدائي يقوم إقتصاده على الزراعة وتتحكم بأموره فئة قليلة من طبقة الأشراف هم أرباب الأسر من هذه الطبقة .
- ✓ كان يحمل بين طياته معالم البداوة والقسوة والشكلية، و لا يتضمن إلا أحكاماً جزئية تنظم حالات محددة تحديداً دقيقاً .
- ✓ صياغته كانت بأسلوب شعري موجز بعيد عن دقة الأسلوب العلمي ووضوحه .
- ✓ أحكامه لم تكن دنيوية صرفة، بل تتضمن بعض الأحكام الدينية الخاصة بالجنازات.



معالم القوانين القديمة

أولاً: إختلاط نصوصها القانونية بالأحكام الدينية .

ثانياً: صياغتها بأسلوب شعري موجز بعيد عن دقة الأسلوب العلمي ووضوحه .

ثالثاً: خلوها من نظرية عامة في القانون وعجزها عن وضع قواعد قانونية عامة.

رابعاً: تسرب بعض آثار النظم البدائية إليها وعدم تخلصها منها.

خامساً: إقرار مبدأ عدم مساواة المواطنين امام القانون، وكذلك عدم المساواة بين حقوق وواجبات كل من الذكور والإناث.

سادساً: الشكلية إن قلة المعاملات ولا سيما لدى المجتمعات القديمة الزراعية كان قد تطلب شيئاً من العلانية عند إبرام أي عمل قانوني، فالإنسان يهتم بالظاهر المحسوس أكثر من إهتمامه بحقائق الأمور.

سابعاً: إتصاف أحكامها بالشدّة والقسوة .

ثامناً: قلة عدد أحكام القوانين القديمة إذا ما قورنت بالقوانين الحديثة .